وقد اسلفنا في الرازي الاول حيث اطلق لفظ الافتقار والاحتياج فيهما وذوات الحوادث
مفتقرة اليهما معا فالاقسام اربعة تدبر قوله وحدانية معطوف على الوجود بحذف حرف
العطف اي وواجب له وحدانية وما ذكره الشارح حل معنى لا حل اعراب كما تقدم
وهي بضم الواو نسبة الوحدة فالواو والهاء للنسب والالف والنون للمبالغة كما في رقباني
نسبة للرقبة وشعراني نسبة للشعر وقال المحشي الشاوي لا يصح كون الياء للنسب اذ
المراد ثبوت الوحدة نفسها لا ثبوت شيء منسوب اليها واختار جعلها للمصدرية كما في
الضاربية واجاب اللقاني بان الشيء ينسب لنفسه مبالغة ومبحث الوحدانية
اشرف مباحث هذا الفن ولذلك سمي باسم مشتق منها فقيل علم التوحيد ولعظم
العناية به كثر التنبيه والثناء عليه في الاي القرانية قال تعالى والهكم اله واحد
لا اله الا هو الرحمن الرحيم الى غير ذلك من الايات والمراد منها هنا وحدة الذات
والصفات بمعنى عدم التعدد فيهما واما وحدة الذات بمعنى عدم التركيب من اجزاء
فمنضبطة في المخالفة للحوادث ووحدة الصفات بمعنى عدم تعددها من جنس واحد
كقدرتين وعلمين فاكثر وهكذا افتتاحي في قوله ووحدة اوجبنها ووحدة
الافعال بمعنى انه لا تاثير لغيره في فعل من الافعال سياتي ايضا في قوله فخالق
لعبده وما عمل والحاصل ان الوحدانية الشاملة لوحدانية الذات ووحدانية
الصفات ووحدانية الافعال تنفي كموما خمسة الكم المتصل في الذات وهو تركيبها
من اجزاء والكم المنفصل فيها وهو تعددها بحيث يكون هناك اله ثان فاكثر وهذان
الكمان منفيان بوحدانية الذات والكم المتصل في الصفات وهو التعدد في صفاته
تعالى من جنس واحد كقدرتين فاكثر وعبارتي هنا بان الكم المتصل صادق على
شيء ذي اجزاء ولا كذلك الصفات ويجاب بانهم نزلوا كونها قائمة بذات واحدة
منزلة التركيب والكم المنفصل في الصفات وهو ان يكون لغير الله تعالى صفة
تشبه صفته تعالى كان يكون لزيد قدرة يوجد بها ويعدم بها كقدرة الله
تعالى او ارادة تخصص الشيء ببعض الممكنات او علم محيط بجميع الاشياء وهذان

الكمان

الكمان منفيان بوحدانية الصفات والكم المنفصل في الافعال ان يكون لغير الله فعل من
الافعال على وجه الايجاد وانما ينسب الفعل له على وجه الكسب والاختيار وهذا الكم
منفي بوحدانية الافعال وفي ذلك رد على المعتزلة القائلين بان العبد يخلق افعال
نفسه الاختيارية وانما لم يكفروا بذلك لاعترافهم بان اقدارهم عليها من الله تعالى وبينهم
تكفيرهم وجعلوا المجوسية اسعد حالا منهم اذ المجوسية قالوا بمؤثرين وهؤلاء
يثبتون ما لا حصر له لكن الراجح عدم كفرهم واما الكم المتصل في الافعال فان صور
بتعدد الافعال فهو ثابت لا يصح نفيه لان افعاله كثيرة من خلق ورزق واحياء واماتة
الى غير ذلك وان صور بمشاركة غير الله له في فعل من الافعال فهو منفي ايضا
بوحدانية الافعال ودليل الوحدانية بالمعنى المراد هنا وهو وحدة الذات والصفات
بمعنى عدم النظير فيهما انه لو تعدد الاله كان يكون هناك الهان لما وجد شيء
من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل لانه موجود بالمشاهدة فادى
اليه وهو التعدد باطل واذا بطل التعدد ثبتت الوحدانية وهو المطلوب
وانما لزم من التعدد كان يكون هناك الهان عدم وجود شيء من العالم لانهما
اما ان يتفقا واما ان يختلفا فان اتفقا فلا جائز ان يوجداه معا لئلا يلزم
اجتماع مؤثرين على اثر واحد ولا جائز ان يوجداه مرتبا بان يوجده احد
ثم يوجده الاخر لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا جائز ان يوجد احدهما البعض
والاخر البعض للزوم عجزهما حينئذ لانه لما تعلقت قدرة احدهما بالبعض
سد على الاخر طريق تعلق قدرته به فلا يقدر على مخالفته وهذا عجز وهذا
يسمى برهان التوارد لما فيه من توارد هما على شيء واحد وان اختلفا بان اراد احدهما
ايجاد العالم والاخر اعدامه فلا جائز ان ينفذ مرادهما ولا مراد احدهما دون الاخر للزوم عجز
من لم ينفذ مراده والاخر مثله لانعقاد المماثلة بينهما وحكي عن ابن رشد انه
ان نفذ مراد احدهما وقال الاخر لان الذي نفذ مراده هو الاله دون الاخر
وتم دليل الوحدانية وهذا يسمى برهان التمانع لتمانعهما وتخالفهما وقد ذكره

Copyright © King Saud University